ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الدلالات والرسائل اليمنية في عملية «توازن الردع» الثامنة

علي ظافر

جاءت هذه العمليّة بعد تصعيد لافت لطيران العدوان الأميركي السعودي في الآونة الأخيرة، وخصوصاً على العاصمة صنعاء ومحافظات مأرب والحديدة وصعدة وعمران وذمار.

تفتح القوات المسلّحة اليمنيّة مروحة التهديد، وتضع الإمارات مجدداً في دائرة الاستهداف، وتلوّح بأنها ليست بمنأى عن العمليات الاستراتيجية، ومن المحتمل جداً أن يطالها القصف إذا استمرت بمشاغباتها الميدانية عبر وكلائها في الساحل الغربي أو في غيره من الساحات.

القوات المسلّحة اليمنية أعلنت في عملية «توازن الردع» الثامنة «قصف عددٍ من الأهداف العسكرية والحيوية التابعة للعدوّ السعوديّ»، شملت «قاعدة الملك خالد في الرياض، ومطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة، وأهدافاً عسكرية في أبها وجيزان ونجران، إضافةً إلى مصافي أرامكو في جدة»، بـ١٤ طائرة مسيرة، تنوعت بين «صماد ٣» و«قاصف k٢"، ووضعت هذه العمليّة الاستراتيجية في سياق الردّ على تصعيد الغارات والحصار.

ورغم ما حملته هذه العملية من أهمية، فقد حمل بيان القوات المسلحة عدداً من الرسائل، أبرزها قدرة القوات المسلحة على «تنفيذ المزيد من العمليات الهجومية ضد العدوّ السعودي والإماراتي في إطار الدفاع المشروع عن الشعب والوطن»، وأنها «ستواجه التصعيد بالتصعيد حتى يتوقّف العدوان ويُرفع الحصار".

في التوقيت، جاءت هذه العمليّة بعد تصعيد لافت لطيران العدوان الأميركي السعودي في الآونة الأخيرة، وخصوصاً على العاصمة صنعاء ومحافظات مأرب والحديدة وصعدة وعمران وذمار، وحاولت دول العدوان اصطناع انتصارات وهمية للتعمية على هزيمتها الميدانية المزدوجة في مأرب والحديدة.

وحين فشلت في إعاقة حركة التقدم

الميداني في مأرب تحديداً، زعمت أنّها استهدفت «منشآت سرية لحزب اللّه وحرس الثورة الإيراني ومصانع للصواريخ والطائرات المسيرة»، واتضح من خلال التقارير الميدانية أنّ المنشأة السرية هي حظيرة أغنام في ذمار، وأن «مصانع المسيرات والصواريخ» هي أحياء ومبانٍ سكنية في العاصمة صنعاء.

في مقابل هذا التصعيد، هدّدت صنعاء بأنَّ هذا التصعيد لن يمر من دون رد، و«ستكون له عواقب وخيمة على قوى العدوان، وعليها تحمّل نتائجه». ربما تعاطت دول العدوان مع هذا التهديد باستخفافٍ كعادتها، فيما وضع بعض المتابعين ذلك في سياق الحرب النفسية، لكن صنعاء بحساباتها الدقيقة كانت عند كلمتها، وفي مستوى التحدي، إذ لم تمضِ سوى ٢٤ ساعة حتى نفّذت هذا التهديد بعملية كبرى ضمن جغرافيا واسعة من شمال السعودية وجنوبها، وصولاً إلى جدة المطلة على البحر الأحمر غرب السعودية، وأرست بذلك معادلة «التصعيد بالتصعيد»، كما جاء على لسان المتحدث العسكري العميد يحيى سريع.

هناك عدد من الرسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي أوصلتها عملية «توازن الردع» الثامنة، جاءت على النحو التالي:

- إنَّ صنعاء تملك القرار، ولديها القدرة على التعامل مع أي تهديد والرد الفوري والمباشر على أي تصعيد، بدليل أنَّ العملية جاءت بعد يوم واحد فقط من تهديد القوات المسلّحة.

- إنَّ مخزون صنعاء من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة كبير، ولم يتأثر بطول أمد الحرب، وخطوط الإنتاج تعمل بوتيرة مستمرة، على عكس دعايات العدوان خلال الأيام الماضية باستهداف مصانع الطائرات المسيرة والصواريخ.

- إنَّ أيّ هدف على امتداد جغرافيا المملكة السعودية سيكون تحت رحمة الصواريخ والمسيرات اليمنية، ويعزّز ذلك أن العملية استهدفت مروحة واسعة من الأهداف الاقتصادية والعسكرية والحيوية، ضمن دائرة جغرافية واسعة تمتد من الرياض إلى جدة المطلة على البحر الأحمر، وصولاً إلى محافظات الجنوب؛ جيزان ونجران وعسير.

-إنَّ الرد لم يكن اعتباطياً، بل كان مدروساً ومناسباً في الزمان والمكان، وإن لم يأتِ متناسباً مع حجم غارات العدوان، والقوات المسلّحة تفرض معادلة الرياض صنعاء وجدة مقابل استهداف الحديدة، ومعادلة المطارات والقواعد العسكرية جنوب المملكة مقابل استمرار الغارات على مأرب وغيرها من المحافظات.

-إنَّ القوات المسلّحة لا تزال تحتفظ بقدرتها على تجاوز كل منظومات الدفاع الأميركية والبريطانية واليونانية، رغم أن العملية أُعلنت قبل أن تنطلق بـ٢٤ ساعة.

-إنَّ هناك فشلاً استخباراتياً يتجاوز السعودية إلى الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا اللتين ترميان ثقلهما بشكل غير مسبوق في العدوان على اليمن وحصار الشعب، يقابله نجاح استخباراتي وتقني يمني.

-إنَّ المملكة السعودية باتت مكشوفة استراتيجياً أمام الصواريخ والمسيّرات اليمنية، في ظل عجز منظومات الدفاع المتعددة الجنسيات.

والرسالة الأهم في مضمون البيان العسكري تتمثل بأنّ القوات المسلّحة فتحت مروحة التهديد، ووضعت الإمارات في دائرة الاستهداف، وأنها ليست بمنأى عن العمليات الاستراتيجية. ومن المحتمل جداً أن تطالها العمليات إذا استمرت في عمليات المشاغبات الميدانية عبر ميليشياتها في الساحل الغربي وغيره من الساحات، وذلك ما أعلنته القوات المسلحة صراحة، حين قالت إنَّ لديها «القدرة على تنفيذ المزيد من العمليات الهجومية ضد العدو السعودي والإماراتي في إطار الدفاع المشروع عن الشعب والوطن".

أميركا تسابق الانفجار الإقليمي بالانسحاب وقدماها عالقتان

ناصر قنديل

– يبدو القلق من الانفجار الإقليمي هاجساً أميركياً يحضر في خلفية كل السياسات، بمقدار ما يبدو السعي لتوفير بيئة آمنة للانسحاب الأميركي من المنطقة هدفاً للسياسات، وتبدو السياسة الأميركية عالقة بين القلق الذي تؤشر إليه كل الملفات المتصاعدة في سخونتها، والسعي الذي يحضر في السياسات الأميركية في مواجهة هذه الملفات، وتبدو أميركا عالقة وعاجزة عن إنجاح سياساتها الهادفة لتوفير مناخ مناسب لانسحابها، لارتفاع كلفة التسويات التي لا بد منها خلق مناخ التهدئة الممهد للأنسحاب، بقياس التمسك الأميركي بضم المطالب المتصلة بالأمن الإسرائيلي إلى شروط هذه التسويات، بمقدار ما يظهر حجم تأثير التصادم بين محور المقاومة وكيان الاحتلال عاملاً متسارعاً في صناعة خطر الانفجار.

– الانسحاب الأميركي من المنطقة كخيار استراتيجي يتوقف تحوله إلى سياسة على ما يسميه الأميركيون بشبكة الأمان المفقودة، لكنه يبدو خياراً ثابتاً لم تنجح دعوات حلفاء واشنطن بدفعها لاستبداله بخيار الانخراط في مشاريع المواجهة، فواشنطن لا تزال متمسكة بالسعي للعودة للاتفاق النووي مع إيران، ولا ترى في البدائل التي يعرضها حلفاؤها في المنطقة أي إغراء، كما تبدو واشنطن عند كل منعطف في الصراع يفتح الباب نحو خطر التصعيد مستعجلة لتجاوز مخاطره بتراجعات، كمثل التفرج على معارك الجنوب السوري التي خاضها الجيش السوري تحت أنظار قاعدة التنف وانتهت بحسم عسكري كامل ضد الجماعات المسلحة التي كانت تلوذ بالتنف كداعم ومساند، ومثلها الانكفاء الأميركي من طريق المواجهة مع قرار المقاومة بجلب سفن كسر الحصار المحملة بالوقود الإيراني، وذهابها لرفع عدد من العقوبات

التي يفرضها قانون قيصر على سورية، من خلال الموافقة على استجرار الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر سورية، لكن واشنطن في كل ذلك لا تجرؤ على المضي قدماً نحو تسويات للملفات المأزومة من دون زج الأمن الإسرائيلي في دفتر شروط هذه التسويات، من سورية وربط الانسحاب بانسحاب إيران وقوى المقاومة، وربط العودة للاتفاق النووي مع إيران بفتح ملفات مثل مستقبل دعم إيران لحركات المقاومة وكبح تطورالبرنامج الصاروخي الإيراني.

– القلق من الانفجار الإقليمي هاجس أميركي ناجم عن هذه المراوحة، حيث لا قدرة أميركية على المخاطرة بتبني خيار المواجهة، ولا قدرة أميركية على تجاوز مخاطر التسويات على مستقبل كيان الاحتلال ومصادر قوته، لجهة ما تتيحه من تنامي في قوة محور المقاومة، لكن واشنطن تدرك أنها لا تملك الزناد الذي يقدح شرارة الإشعال، حيث تسارع الأحداث في اليمن وفلسطين وسورية والعراق، قد يجعل الانفجار مفاجأة يصعب تفاديها، فتجد واشنطن نفسها عالقة وسط النيران، وإذا كان التراجع أمام تصاعد الوضع في ساحات كاليمن أو العراق أو سورية ولبنان ممكناً، فإن الخشية من الوضع الأشد خطورة الذي يمثله تسارع التصاعد في المواجهة في فلسطين، تدفع واشنطن للقلق من تجدد مشهد معركة سيف القدس، بذات الأسباب والشروط التي تمثلت قبل شهور بالتصعيد المباشر في مدينة القدس والمناطق المحتلة عام ٤٨، حيث المستوطنون الصهاينة والمواطنون الفلسطينيون يقفون وجهاً لوجه وعلى تماس يومي تصاعدي نحو الانفجار، وحيث حكومة الاحتلال وقوى المقاومة ستكون حكماً على طرفي هذه المواجهة مع انفجارها، والجديد بعد معادلة محور المقاومة التي أعلنها الأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصرالله تحت عنوان، القدس تعادل حرباً إقليمية، صار المسار واضحاً بالنسبة لواشنطن، وخطر الانفجار الإقليمي حاضر بقوة.

– المقاربة التي تسعى إليها واشنطن للاستجابة للتحديات التي يفرضها المأزق، تقوم على السعي للفصل بين استعداداتها للعودة للاتفاق النووي، والطلبات الإضافية التي تطال الملفات الإقليمية، أملاً بأن يسرع هذا الخيار فرص العودة للاتفاق بصورة تقترب من الشروط الإيرانية، مقابل التفاهم مع حكومة كيان الاحتلال على ضم القدرات الأميركية تحت عباءة الجيش الإسرائيلي للتلويح بعمل عسكري ضد إيران وقوى المقاومة كخيار يسير بالتوازي مع العودة للاتفاق، وعلى ضفة ثانية السعي لتسريع ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة بشروط يمكن قبولها من لبنان، أملاً بخلق ضوابط جديدة تحول دون انخراط المقاومة في لبنان بأي حرب إقليمية، ومن جهة ثالثة الجمع بين الانسحاب الأميركي من سورية وتقديم المؤازرة اللازمة تقنياً واستخبارياً للغارات الإسرائيلية على سورية وقوى المقاومة فيها، وتبقى هذه الخيارات تحت الفحص أملاً بأن تشكل شبكة أمان افتراضية لتغطية الانسحاب وتسريع التفاهمات، رهاناً على خلق تبريد متوسط المدى يبعد خطر الانفجار الإقليمي ما أمكن، ويطمئن الحلفاء في حال وقوعه إلى التزام واشنطن معهم، في ظل تقديرات خبراء أميركيين تقول إن واشنطن تقنع نفسها بحل وهمي، فهي ترغب بالانسحاب وقلقة من الانفجار وقدماها عالقتان.

لبنان.. الانتخابات المنتظرة والأحلام المفرطة

ليلى نقولا

أحلام مفرطة تلك التي لا تأخذ بعين الاعتبار كلّ التعقيدات المرتبطة بأسس النظام اللبناني التوافقي وأسبقية وجود الطوائف على وجود الدولة.

منذ انتفاضة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ ولغاية اليوم، يأمل كثيرون في لبنان بتغيير شامل لبنية النظام السياسي اللبناني، بينما

يأمل العديد من الدول الخارجية بإمكانية الوصول عبر الانتخابات النيابية إلى تغيير خريطة توزع القوى اللبنانية، بحيث يتم تغيير سياسي شامل يقصي أو يحجّم نفوذ التيار الوطني الحر وحزب اللّه، عبر قوى مجتمعية «مدنية» بالأساس أو حزبية بغطاء مدني، لأخذ لبنان إلى سياسة خارجية مختلفة تفتح مسار التطبيع مع «إسرائيل» أو غير ذلك.

المشكلة أنَّ هذه الآمال، وإن كان بعضها مشروعاً، كحلم تغيير النظام السياسي عبر الأطر الديمقراطية، عاجزة عن فهم التعقيدات التي تحيط بالنظام السياسيّ والمجتمعيّ اللبناني واستعصاء إمكانية التغيير من دون التحوّل من الديمقراطية التوافقيّة إلى نظام غالبيّة برلمانيّة، وهو صعب في المجتمعات المتعدّدة كالمجتمع اللبناني.

منذ نشأته، ومنذ استقلال لبنان، يعتقد الكثير من المفكرين والباحثين اللبنانيين أنَّ التمثيل النسبي الطوائفي هو علة العلل في لبنان، وأن هذا النظام يستولد الأزمات، وهو الذي أدى إلى الحروب الأهلية. أما البعض الآخر، فاعتبره حلاً ممكناً، منطلقاً من مقولة أنَّ النظام الأكثري في ظلِّ تعدد طائفي ومجتمعات غير متجانسة قد يكون أشد إيلاماً من حكم الحزب الواحد في الأنظمة الأكثرية.

المعضلة تكمن في أن هناك احتمالات في الديمقراطيات المتجانسة بأن تتحوّل الأقلية إلى أكثرية، بفضل تغيير توجهات الرأي العام الذي يغير مسار الانتخابات. أما في المجتمعات المتعددة وغير المتجانسة، فإن الأقلية الإثنية أو الطائفية أو اللغوية، محكوم عليها سياسياً بالبقاء أقلية، وبالعزل، ولا يمكنها الاعتماد إلا على نمو ديمغرافي متسارع، وهو متعذر.

لم ينشأ مفهوم الديمقراطية التوافقية كغيره من النماذج الديمقراطية التي انطلقت من أثينا، ومن مفكري وفلاسفة الأنوار، بل نشأ من التجارب المقارنة حول العالم. بداية، جرت دراسة هذا النموذج وتدويله من خلال بعض المؤلفات التي تتحدث عن أنظمة الحكم في كل من بلجيكا والنمسا وسويسرا وكندا، ثم امتد المفهوم إلى بعض بلدان العالم الثالث، وخصوصاً ماليزيا وقبرص وكولومبيا والأوروغواي ونيجيريا.

وقد صاغ العالم السياسي الهولندي ليبهارت (Arend Lijphart) هذا النموذج في كتابه، وعدّد خصائصه على الشكل التالي:

- حكومة ائتلاف واسع، الأمر الّذي يميّز النموذج التوافقي عن النموذج البرلماني التقليدي الذي يقوم على «حكومة مقابل معارضة». وقد اعتبر البعض أن هذا النوع الائتلافي يحمي الأقليات الموجودة، ويعطيها مجالاً للمشاركة في الحكم لا تتيحه لها الأسس البرلمانية.

- نسبية في التمثيل بدلاً من قاعدة الأكثرية، وهذا ما يلاحظ في لبنان، من خلال توزيع المقاعد النيابية والوزارية والرئاسات على أساس طائفي.

- الفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الأقلية ضد القرار الأكثري، فالمشاركة في الائتلاف الحكومي قد لا تكفي بالفعل لحماية الأقليات. لذلك، يجب إعطاء المجموعات حق النقض في الميادين ذات الأهمية الحيوية والمصيرية بالنسبة إليها وإلى وجودها.

- إدارة ذاتية للمجموعات في بعض الشؤون. لتلافي جمود سبل التقرير من خلال حق النقض، تمنح الديمقراطية التوافقية الثقافات الفرعية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة. ونلاحظ هذا الأمر في لبنان من خلال إعطاء الطوائف الحرية في المحاكم الشرعية والأحوال الشخصية.

وهكذا، يمكن الإشارة إلى أن صيغة النموذج التوافقي اللبناني سبقت قيام الدولة اللبنانية، إذ امتدَّ منذ نظام الملل العثماني ونظام القائمقاميتين والمتصرفية، وفي إصلاحات شكيب أفندي، إلى أن ثبّته الفرنسيون خلال الانتداب، ثم كرسته الصيغة وميثاق ١٩٤٣، وفي ما بعد اتفاق الطائف ١٩٩٠.

وحتى في الإطار الفردي، وبصرف النظر عن مستوى إيمان الشخص وممارسته الدينية، كرّس النظام اللبناني الترابط بين المدني والديني في حياة الفرد، بحيث يستمدّ الفرد حقوقه من حقوق طائفته، ولا يصبح المواطن اللبناني عضواً في مجتمعه إلا إذا التزم تجاه الطائفة التزام ولاء، هو في الوقت نفسه التزام مدني وديني.

وعلى مستوى أوسع، ففي بلد مكوّن من مجموعة أقليات متحاربة، تحاول أن تفرض سطوتها بالاستعانة بالخارج في معظم الأحيان، تمّ تكريس الانتماء الطائفي مقياساً أساسياً للعلاقات مع الطوائف الأخرى، فالوعي بالخصوصية الثقافية تطوّر على مدى عقود، وبات مرتبطاً إلى حدٍ بعيد بممارسة العلاقات مع الجيران من الطوائف الأخرى.

هذا في المبادئ المؤسسة للدولة. أما في الممارسة، فقد حافظت الأحزاب السياسية دوماً على قدسية هذا التكوين الاجتماعي السياسي الذي تمّ التعبير عنه بـ«الميثاقية»، لإدراكها أنّ أيّ محاولة فصل بين المدني والديني، أو بين الاجتماعي الثقافي من جهة والسياسي من جهة أخرى، سوف يثير ردود فعلٍ عنيفة، ويمكن بالتالي أن يستثار الناس الذين سيشعرون بأنهم مهددون في صميم هُويتهم.

وعليه، إنَّ ارتباط الأحزاب السياسية ووجودها ودورها في الحفاظ على حقوق الطوائف وقدرتها في النظام، يلعب لمصلحة إبقاء النظام ذاته، كما أن نظام الفيتو الذي يبدو أدنّه أكثر تجذراً من أي مبدأ سياسي آخر، يعني عدم قدرة الأغلبيات البرلمانية على الحكم، بدليل أنَّ قوى ١٤ آذار امتلكت الغالبية في المجلس النيابي اللبناني منذ ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨، ولم تستطع أن تحكم، ما أدى إلى تفكّكها وتشرذمها وكيل الاتهامات إلى بعضها البعض، بينما امتلك التيار الوطني الحر وحزب اللّه وحلفاؤه الغالبية منذ العام ٢٠١٨، ولم يستطيعوا أيضاً أن يطبّقوا أيّ برنامج للحكم أو يدفعوا لبنان إلى تغيير سياساته الخارجية أو الاقتصادية أو السياسية الداخلية، وبقي الحال كما كان عليه سابقاً خلال سنوات ما قبل ٢٠١٨.

انطلاقاً من كلّ ما سبق، ومن دون الدخول في تفاصيل الأرقام الانتخابية ومؤشراتها التي لا تشير إلى إمكانية سهلة لتغيير الغالبية النيابية الحالية أو سهولة هزيمة الأحزاب الحالية عبر قوى مدنية، تبدو الحملات السياسية الداعية إلى تغيير سياسي شامل وإلى عقد اجتماعي جديد بين مواطنين، وليس بين طوائف، كما تبدو الدعوات الإعلامية والسياسية إلى إحلال غالبية نيابية «مدنية» لتطبيق برامج سياسية مختلفة، تكافح الفساد وتقوم بنزع سلاح حزب اللّه، أو تلك التي تطمح إلى أن يقرّ مجلس النواب «الجديد» السير بمسار التطبيع مع «إسرائيل» أو لفظ التعاون مع الشرق أو غير ذلك، نوعاً من الأحلام المفرطة التي لا تأخذ بعين الاعتبار كلّ التعقيدات المرتبطة بأسس النظام اللبناني التوافقي، وأسبقية وجود الطوائف على وجود الدولة ونظامها السياسي في لبنان.

إعتراف «إسرائيلي» متأخر.. أخطأنا في دفع ترامب للإنسحاب من الإتفاق النووي

"إستراتيجية الحكومة السابقة بقيادة بنيامين نتنياهو فشلت لأنها ساهمت في إلغاء الاتفاق النووي وحينها الإيرانيون تقدموا.. أدى اختبار النتائج السياسية لدفع الولايات المتحدة لإلغاء الاتفاق إلى تقدم إيران بشكل دراماتيكي في التهديد، واليوم وصلت إلى أبعاد لم تكن في السابق أبدا..هذا يعد فشلا»، هذا الكلام هو للقائد السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) في قوات الاحتلال الاسرئيلي عاموس جلعاد.

كلام جلعاد، الذي شغل ايضا منصب رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة «الأمن الإسرائيلية»، عن الخطأ الذي ارتكبته «اسرائيل» في التحريض على الاتفاق النووي، وفي دفع الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب الى الانسحاب من الاتفاق، يعكس حالة الهستيريا التي تعيشها «اسرائيل» بسبب ايران، فهي تتخبط في سياستها، وترى ان بامكانها من خلال تجسيد دور «الطفل المدلل»، مع الغرب وخاصة امريكا، ان تحصل على ما تريده، وخاصة القضاء نهائيا على ما تعتبره خطرا ايرانيا.

في حديثه مع الاذاعة «الاسرائيلية»، كشف جلعاد عن جانب آخر من هذا التناقض والتخبط اللافت في «القيادة الاسرائيلية»، ازاء الاتفاق النووي، حيث يقول :«لم ننجح في السياسات باختبار النتائج لأننا لم نطور قدرات التعامل مع إيران على قاعدة فرضية أن الاتفاق سيتم احترامه» لافتا في ذات الوقت إلى أن «رئيس الأركان السابق، الجنرال غادي آيزنكوت، عمل على أساس أن هناك اتفاقا ورئيس الموساد عمل على تقويض الاتفاق، وفي النهاية توصلنا إلى إلغاء الاتفاق وإيران تقدمت".

يبدو ان رئيس وزراء الكيان الاسرائيلي الحالي نفتالي بينيت، مازال مصرا على مواصلة سياسة الطفل المدلل، التي كان يجسدها سلفه نتنياهو افضل تجسيد، رغم فشلها الذريع، فلا يكف عن العويل والصراخ، لجلب اهتمام امريكا، حيث اعلن في مؤتمر عبر التلفزيون استضافته جامعة ريتشمان، يوم الثلاثاء:» ان ايران في أكثر مراحل برنامجها النووي تقدما.. نواجه أوقاتا عصيبة. من المحتمل أن تكون هناك خلافات مع أفضل أصدقائنا (امريكا).. حتى لو كانت هناك عودة إلى الاتفاق، فإن إسرائيل ليست بالطبع طرفا في هذا الاتفاق وإسرائيل ليست ملزمة بالاتفاق".

من بين كل هذا العجز والتخبط الهستيري لقادة الكيان الاسرائيلي في التعامل مع ايران، كان تصريح وزير المالية في هذا الكيان، أفيغدور ليبرمان، لافتا، حيث زاد من عدد «المواعيد» التي يحددها «زعماء اسرائيل» لوصول ايران الى القنبلة النووية، فبعد ان كان اسابيع، و ٣ او ٤ اشهر، وعام ، وعامان، اضاف ليبرمان موعدا جديدا الى سلة المواعيد «الاسرائيلية»، وهو ٥ سنوات، عندما قال امس الثلاثاء خلال مؤتمر عن تمويل التخطيط العسكري الإسرائيلي المتعلق بإيران: «إن إيران قد تمتلك سلاحا نوويا خلال خمس سنوات.. وان تلك الخطوة لن تتأثر بالمحادثات الجارية حاليا بين إيران والقوى العالمية الكبرى بشأن اتفاق جديد للحد من قدراتها النووية».

بات واضحا، حتى لحلفاء «اسرائيل» في الغرب، ان كل ما يصدر عن «اسرائيل» بشأن ايران، يفصل بينه وبين الواقع، هوة واسعة، حتى لم يعد بكاء وعويل وصراخ هذا الطفل المدلل والملل والنزق، له ذاك التأثير السابق على الغربيين، بدليل وقوف امريكا على الخطأ الفادح الذي ارتكبته من خلال الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرضها عقوبات احادية الجانب على ايران، وهو انسحاب وقع تحت تأثير صراخ وعويل نتنياهو، وتبين لامريكا فيما بعد، ان ما اقدمت عليه جاء بنتائج عكسية، وهي نتائج كانت كافية، ليتجاهل الغرب بكاء وعويل خلفه نفتالي بينيت.

العالم